الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة التكوين المتواصل خنشلة

بالتعاون مع: مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين

جامعة أم البواقي

تنظم المؤتمر العلمي الدولي حول:

الخيارات الكفيلة بتنمية واستدامة رأس المال الاجتماعي، رؤى متقاطعة

أيام: 10/09/08 أكتوبر 2017

من اعداد:

أ.د خلوط علاوة	د. سابق نسيمة
مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية	مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة الحاج لخضر – باتنة 1 –	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة الحاج لخضر- باتنة 1-
رقم الهاتف: 05.57.64.44.47	رقم الهاتف: 06.65.42.57.48
E-mail : allaouakhallout@gmail.com	E-mail : nassimasabeg@gmail.com

محور المداخلة: فعالية تنمية العلاقات الاجتماعية

عنوان المداخلة: دور التنظيمات والمجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي

الملخـــــص

يعتبر رأس المال الاجتماعي من أهم أشكال رأس المال في الوقت الراهن، وأكثرها غموضا، حيث يعتبر مجموعة من العلاقات والروابط الاجتماعية التي يكونها وينضم إليها مجموعة من الأفراد في اطار بناء اجتماعي لخدمة أهداف مشتركة، كما يعتبر أحد المفاهيم الهامة في مجال العلوم الاجتماعية، وذلك لارتباطه بالعديد من القضايا الاجتماعية الأخرى، وهنا يأتي الحديث عن التنظيمات والمجتمع المدني، باعتبارها الإطار الذي يستوعب الأفراد، بما يسهم في زيادة ثقافتهم وثقتهم المجتمعية، وبما يقود إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال الإجتماعي في صوره الإيجابية.

ويحاول هذا البحث إعطاء مقاربة مفهوم رأس المال الاجتماعي وأبعاده و مؤشرات قياسه، ويركز بشكل خاص على علاقته بالتنظيمات والمجتمع المدني ودورها في تكوين هذا النوع من رأس المال.

الكلمات المفتاحية: رأس المال الاجتماعي، المجتمع المدني، التنظيمات.

Le resumé

Le capital social est la principale forme de capital actuellement .Où est l'un des concepts importants dans le domaine des sciences sociales. En liaison avec de nombreuses questions sociales. Il vient de parler d'organisations ET La société civile. Comme le cadre qui emploie du personnel. Afin de contribuer à l'accroissement de leur culture et de leur confiance communautaires. Ayant conduit à accroître le montant de la Communauté de capital social dans ses formes positives. La présente le document de recherche pour donner une approche de la notion d'un capital social dimensions et des indicateurs mesurables. Dimensions. Indicateurs de mesure. Il est axé en particulier sur les relations aux organisations ET la société civile et leur rôle dans la composition de ce type de capitaux

Les mots clés .Le capital social, la société civile et des organisations.

المقدمة:

يعد رأس المال الاجتماعي عنصرا أساسيا عند الحديث عن أي صورة من صور رأس المال، حيث كان يشار إليه سابقا برأس المال فقط إلى أن اقتضت ضروريات التطور الاجتماعي والاقتصادي تمييزه عن باقي الصور لرأس المال، وما زاد من أهميته في الفترة الأخيرة اهتمام الهيئات والمؤسسات الدولية بدراسة إمكانية استخدامه في طرح استراتيجيات تنموية بديلة تعتمد على المشاركة المجتمعية، وبالرغم من ظهور مفهوم رأس المال الإجتماعي منذ نهايات السبعينات من القرن العشرين، إلا أنه لم يحظ باهتمام الباحثين في الدول النامية بشكل عام إلا في نهاية التسعينات.

ويأتى الحديث عن علاقة المجتمع المدني برأس المال الاجتماعي، في إطار دراسة الدور القيمي والثقافي للمجتمع المدني وتأثيره على المجتمع، حيث توصلت الدراسات في الآونة الأخيرة إلى أن العلاقة بينهما علاقة تبادلية ولكن معقدة، ولايمكن تبسيطها، حيث يؤثر كل واحد منهما في الآخر، ومن هنا تكمن مشكلة الدارسة في السؤال الرئيس:

- **ما هو دور التنظيمات والمجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي؟**

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هو رأس المال الاجتماعي؟

–فيما تتمثل أبعاده ومؤشرات قياسه؟

–ماهو المجتمع المدني؟ ما هي طبيعة الدور الذي يلعبه في تكوين رأس المال الاجتماعي؟

<u>أهمية وأهداف الدراسة:</u>

تظهر أهمية هذه الدراسة في محاولتها الاجابة على الاشكالية المطروحة أعلاه، والتي جاءت لتلقي الضوء على دور التنظيمات والمجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، حيث ومما سبق تحاول الدراسة اختبار نوع العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي، ولهذا سوف يتم تغطية هذه الدراسة من خلال المحاور التالية:

1–الإطار المفاهيمي لرأس المال الاجتماعي

1–1–مفهوم رأس المال الاجتماعي

1–2–أبعاد ومؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي

1–3–تجارب دولية في استغلال رأس المال الاجتماعي

2–علاقة التنظيمات والمجتمع المدني بتكوين رأس المال الاجتماعي

2–1–ماهية المجتمع المدني

2-2-المجتمع المدني و دوره في تكوين رأس المال الاجتماعي.

المداخلـــة:

1-الإطار المفاهيمي لرأس المال الاجتماعي

1-1-مفهوم رأس المال الاجتماعي (ملحم، 2009، ص36):

لم يوفق العلماء والباحثون في التوصل إلى تعريف واحد لرأس المال الاجتماعي، يمكن الاستناد إليه وتحديد العناصر المكونة له، وهو ما يثبت إلى حد بعيد غموضه من ناحية، واتساع مجاله من ناحية أخرى، وعلى هذا الأساس يمكن توضيح المقصود بهذا المفهوم من خلال ثلاثة مفكرين كانت لهم اسهامات رائدة في تقديمهم للجدل النظري وهم (**أبو زاهر، 2014، ص09**) :

1- Pierre Bourdieu بيير بورديو

2- James Coleman جيمس كولمان

3- Robert Putnam روبرت بوتنام

أولا: Pierre Bourdieu بيير بورديو (حوالة،2014، ص512):

يعرف **بيير بورديو** رأس المال الاجتماعي على أنه :"كم الموارد الواقعية أو المحتملة التي يحصل عليها من خلال امتلاك شبكة من العلاقات الدائمة التي ترتكز على الفهم والوعي المتبادل، وذلك تحت لواء جماعة معينة، فالانتماء لجماعة ما، يمنح كل عضو من أعضائها سندا من الثقة والأمان الجماعي".

وبتعبير آخر يرى **بورديو** أن رأس لمال الاجتماعي يشير إلى الموارد التي تنشأ من العلاقات، هذه الموارد تؤدي إلى عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية، ويعرفه أيضا على أنه اتصال بين الأفراد بوعي، ومشاركتهم في الحياة العامة لبناء أشكال مختلفة لرأس المال أو القوى الاجتماعية، ثم محاولة استخدامها للاستفادة منها.

وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص أن تعريف **بورديو** لرأس المال الاجتماعي كان مرتكزا على الآثار والفوائد الناتجة عن رأس المال الاجتماعي، ويرى أن هذا المفهوم يتواجد من خلال الشبكة الاجتماعية وما بين أفراد هذه الشبكة من علاقات اجتماعية تساعد على استمرارها.

ثانيا: James Coleman جيمس كولمان (فرحات، 2011، ص07):

يرى **كولمان** أن رأس المال الاجتماعي انتاجي بطبيعتة يمكن أن يحقق غايات معينة لايمكن تحقيقها في غيابه، وبتعبير آخر يرى أن رأس المال الاجتماعي يتشكل عن طريق الفعل العقلاني الذي يخلق الثقة والالتزامات كمصادر يمكن استثمارها في وقت الحاجة وعندما يتم التفاعل باستمرار في ضوء الالتزامات عبر المجتمع، فإنه يمكن الحصول على رأس مال اجتماعي معمم، كما يأكد أيضا أن رأس المال الاجتماعي يتواجد في بناء العلاقات بين فردين أو أكثر، كما يتواجد أيضا داخل الأسرة وخارجها، وهذا يعني أنه مورد اجتماعي لايقتصر على طبقة اجتماعية

معينة، بل أنه ينتج بشكل متعادل بين أعضاء المجتمع ، ويركز على التركيب الاجتماعي والعلاقات، والمعايير بين الأفراد، من خلال التركيبات الاجتماعية التي يتواجدون فيها.

ثالثا: Robert Putnam روبرت بوتنام (حمد، 2015، ص142):

يعرف **بوتنام** رأس المال الاجتماعي بأنه الشبكات الاجتماعية ومعايير التبادل المؤسسة فيها، والمرافقة لها، وبهذا يكون **بوتنام** قد نقل دراسة رأس المال الاجتماعي من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي، وذلك من خلال تأكيده أن رأس المال الاجتماعي يجسد مقومات التنظيم الاجتماعي التي من خلالها يمكن تحقيق التطور والتقدم في المجتمع.

ويؤكد أيضا أن الفكرة الأساسية لرأس المال الاجتماعي هي قيمة الشبكات الاجتماعية، التي تفيد في إنتاجية الأفراد والجماعات، أين يساعد الأفراد بعضهم بعضا دون البحث عن عائد معين.

وانطلاقا من التعاريف السابقة والتي إن دلت على شيء فهي تدل على عدم وجود تعريف واحد متفق عليه، لاختلاف الخلفيات العلمية والإيديولوجية للباحثين، وبالنظر إلى تعريفات الباحثين الآخرين لرأس المال الاجتماعي نجد البعض منهم يعرف رأس المال الاجتماعي على:

- ✓ أنه التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية التي تتواجد في المجتمع.
- ✓ أنه العلاقات التي تتواجد بين الأفراد في المجتمع عامة وفي المؤسسات الاجتماعية خاصة.

وعليه يمكن استخلاص التعريف التالي:

رأس المال الاجتماعي هو:" مجموع القيم المتولدة لدى الأفراد كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعضويتهم في روابط اجتماعية، ومؤسسات حكومية أو غير حكومية، تقليدية أو حديثة، بطريقة تساعدهم على تحقيق أهدافهم المشتركة، ومواجهة التحديات المشتركة بطريقة سلمية وفي سياق من التفاعل البناء".

1-2-أبعاد ومؤشرات قياس رأس المال الاجتماعي (الكفارنة، 2014، ص26):

لقد بذل العلماء العديد من المحاولات من أجل قياس رأس المال الاجتماعي، وعلى سبيل المثال حددت Christiaan Grootaert ستة مؤشرات يستخدمها الباحثون لقياس رأس المال الاجتماعي، وهي:

-**العضوية في الجماعات والشبكات:** وهو مؤشر يركز على درجة وطبيعة مشاركة الأفراد في مختلف أنواع المنظمات الاجتماعية والشبكات غير الرسمية، ومدى المساهمة التي يقدمها الفرد لها ومدى استفادته منها، بالإضافة إلى تنوع العضوية في الجماعات، وكيفية اختيار قياداتها، وكيف يتغير ارتباط الفرد بها عبر الزمن.

-**الثقة والتضامن** : يركز هذا المؤشر على قياس درجة الثقة بين الجيران ومانحي الخدمات، والغرباء وكيف تتغير الثقة بين هؤلاء عبر الزمن.

-**الفعل الجمعي والتعاون:** يكشف هذا المؤشر عن مدى عمل أفراد المجتمع مع الآخرين في المجتمع المحلي في مشروعات مشتركة، وفي مدى استجابتهم عند وقوع أزمة ما، ويتناول كذلك النتائج المترتبة على انتهاك التوقعات الاجتماعية فيما يتعلق بالمشاركة الاجتماعية.

-**المعلومات والتواصل:** يعتبر الوصول إلى المعلومات أمر مهم جدا فيما يتعلق بمساعدة المجتمعات المحلية، حيث يتم من خلال هذا المؤشر التعرف على كيفية وصول الناس للمعلومات فيما يتعلق بظروف السوق والخدمات العامة ، وكيفية التواصل فيما بينهم.

- **التماسك الاجتماعي والاندماج:** تتسم المجتمعات المحلية بالعديد من الاختلافات والتي قد تؤدي إلى الصراع، باعتبارها ليست كيان منعزل وساكن، حيث يحاول هذا المؤشر تحديد درجة وطبيعة تلك الاختلافات وآليات ادارتها، وأي المجتمات يمكن اقصائها.

-**التمكين والسلوك السياسي:** يتناول هذا المؤشر مدى تمتع الأفراد بالرفاهية، واحساسهم بالسعادة، والقدرة على التأثير في الأحداث السياسية المحلية والخارجية.

يمكن حصر أبعاد قياس رأس المال الاجتماعي في:

جدول رقم (01): أبعاد قياس رأس المال الاجتماعي

المشاركة الاجتماعية والمهنية والمدنية والسياسية	- عضوية الشبكات والمؤسسات الاجتماعية، المهنية، المدنية والسياسية - درجة الانخراط في القضايا المحلية والوطنية - العلاقات مع زملاء العمل - المشاركة السياسية (التصويت والمعارضة والأنشطة السياسية الأخرى) - عدد المؤسسات في المنطقة وأعضاؤها وخصائصها
الشبكات الاجتماعية غير الرسمية والتضامن الاجتماعي	- تكرار الاتصالات مع الأقارب (خارج الأسرة) والأصدقاء في فلسطين وفي الخارج - تكرار زيارة الجيران ودعواتهم للزيارة - المشاركة في نشاط العشيرة (أو الحمولة) - إمكانية الاعتماد على الأخرين في حالات الطوارئ - العلاقة مع الأخرين / التسامح عند التباين (الاختلاف)

الثقة	الثقة بالأخرين (العشيرة ، الجيران ، زملاء العمل ، رجال الدين ، رجال السياسة) – الثقة بالمؤسسات (الحكومية ، الدينية ، السياسية ، الصحافية ، القضاء ، ... إلخ)
التوجهات والقيم المشتركة المشتركة	–العمل التطوعي –الأعمال الخيرية –الأهداف المشتركة –القيم المشتركة –النظرة المستقبلية

المصدر: الكفارنة، 2014/2001، ص26

1–3–تجارب دولية في استغلال رأس المال الاجتماعي (سعيدي، 2013، ص06):

لا يفوت أن هناك دول تتمتع بنفس المستوى من رأس المال الطبيعي، المادي والبشري، في حين حققت مستويات متباعدة جدا من حيث الأداء الاقتصادي، وهو أمر يمكن رؤيته حتى على مستوى بعض المناطق والمدن داخل نفس الدول، وفي هذا الاطار يمكن الإشارة إلى بعض الحالات كما يلي:

–توصلت دراسة قام بها Putnam في إيطاليا، إلى أن الكثافة الكبيرة للجمعيات التطوعية بين أفراد المجتمع شمال إيطاليا، تفسر النجاح الاقتصادي النسبي في المنطقة مقارنة بجنوب إيطاليا التي يقل فيها عدد مثل هذه الجمعيات.

– معدلات النمو الاقتصادية المرتفعة في بلدان جنوب شرق آسيا، بالمقارنة مع بقية البلدان في الأنحاء الأخرى من العالم، والتي لا يمكن تفسير إلا جزء فقط منها من خلال العوامل التقليدية، كالاستثمارات في رأس المال البشري والمادي والتكنولوجيا، حيث تم تبني سياسات حكومية توفر بيئة مساعدة تتميز بالاتفاق على ترتيبات مؤسسية و تنظيمية تؤدي إلى تعزيز الكفاءة، وتبادل المعلومات، والتعاون بين الحكومة والصناعة.

– المواجهات العنيفة التي حصلت بين السكان المحليين والمسؤولين الحكوميين في احدى الفترات بولاية غوجاارت Gujarat بالهند، حول طريقة إدارة الثروة الغابية للمنطقة والتي أدت إلى الركود الاقتصادي بها، لتقوم بعد ذلك الجماعات المحلية بالحشد من أجل الإدارة المشتركة الأمر الذي أدى إلى تراجع الصراع وزيادة إنتاجية الأراضي وهو ما دفع مداخيل القرية للارتفاع.

–لقد نتج عن سقوط الحكومة الصومالية عام 1991، اضطرابات مدنية، وتراجع في مستوى المداخيل في معظم أنحاء العالم، في حين مدينة بوساسو Boosaaso الساحلية مثلت الاستثناء، حيث نظم أحد أمراء الحرب

المحليين قوة أمنية ومجلس شيوخ عشائري بدعم من السكان المحليين، مما أدى لازدهار التدفقات التجا رية وهو ما أدى بدوره لتحسن دخل الأفراد في المنطقة.

وأخيرا يمكن القول أن كل حالة من الحالات السابقة الذكر تعرض جانبا من جوانب رأس المال الاجتماعي، ومساهمته في زيادة وتحسين نسب النمو الاقتصادي ومداخيل الأفراد.

2- علاقة التنظيمات والمجتمع المدني بتكوين رأس المال الاجتماعي (محمد عبد الحميد، 2002، ص71):

لا يزال المجتمع المدني يحضى باهتمام خاص رغم عودة جذوره إلى بدايات القرن السابع عشر، حيث اعتبر كجزء أساسي في برنامج الإصلاح، وبات ينصح به من اجل تنفيذ سياسات الإصلاح، كما أنه يقوم على تراجع أهمية دور الدولة وضرورة إحلال المجتمع المدني محلها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع عدد مؤسسات المجتمع المدني على حساب دورها الفعلي، وهو ما أفقدها في بعض الدول المصداقية، وجعلها مجرد أرقام لا تعكس بتاتا دورها الحقيقي والفعلي، كما لعبت أيضا الدولة ومؤسسات المجتمع المدني دورا كبيرا في ترسيخ هذه الصورة، حيث تعاملت الدولة مع المجتمع المدني بسياستي الترغيب والترهيب، ليساهم المجتمع المدني بدوره في ترسيخ هذا النمط من العلاقة ولعل ذلك مرده ضعف الهياكل التنظيمية، وغياب الكوادر الكفأة من جهة، وافتقاد قيادات هذه المؤسسات الخبرة والمهارات القيادية التي تجعل من هذه التنظيمات اطارا يمكن أن يتعلم منه الأفراد قواعد المشاركة في شؤون مجتمعاتهم.

2-1-ماهية المجتمع المدني:

يعتبر المجتمع المدني من أكثر مفاهيم العلوم الاجتماعية التي أثارت جدلا واسعا خاصة عند علاقته بالدولة ومؤسساتها، ذلك أن مسألة علاقة المجتمع المدني بالدولة هي القضية المهيمنة عند دراسة المجتمع المدني، حيث كثرت الدراسات حول هذا المصطلح، الامر الذي جعل المفهوم تشوبه حالة من عدم وضوح التعريف، وبالتالي صعوبة وضع اطار نظري متكامل لدراسته.

وتعود بداية المفهوم إلى نايات القرن السابع عشر، وذلك عندما زادت سلطات الدولة، وأصبح من الضروري تحجيم السلطات والامتيازات التي تمتلكها الدولة ومؤسساتها، وهنا ظهرت عدة كتابات أبرزها كتابات **توكفيل** و**آدام سميث**، والتي دعت إلى ضرورة تبني نموذج لمجتمع مدني، ليبرالي يحكم نفسه بنفسه، ليكون حاجزا أمام مبالغة الدولة في استغلال سلطتها.

ويرى الليبراليين المجتمع المدني على أنه الأداة الوحيدة للمقاربة بين المصالح العامة والمصالح الفردية، وأن كل فرد ينتمي لأي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، يملك نفس الحقوق وعليه نفس الواجبات اتجاه الآخرين،

ويتمتع بكامل الحرية في التعبير عن مطالبه والمشاركة في شؤون المؤسسة التي ينتمي إليها، لكن سرعان ما ظهر تيار آخر يرى أن المجتمع المدني ليس بالصورة التي طرحها التيار الليبرالي، وأنه يعتبر مجالا لممارسة الحقوق والحريات، ومن أبرز المفكرين الذين تبنوا هذا التيار **هيجل، ماركس،** و **أنطونيو جرامشي،** الذين وبالرغم من اتفاقهم في أن المجتمع المدني يحتاج للتنظيم والإدارة من أجل تحقيق أهدافه والغرض منه اعتمادا على قيادة حكيمة، إلا أنهم إختلفوا حول كيفية الوصول إلى ذلك.

ويرى **هيجل** أن المجتمع المدني على أنه مجتمع مستقل تلتقي فيه مجموعة من المصالح، ويجسد مجال العمل العام الذي تنظمه الدولة، وهو مجال لا يمثل الحالة المثالية للحرية، ويعبر عن مصالح الفئات المسيطرة، ويقع بين المجال الخاص للفرد والدولة، ولقد فرق **هيجل** بين المجتمع المدني والدولة، ويرى أن الدولة حالة إيجابية تتناقض مع الحالة السلبية للمجتمع المدني الذي يسوده الصراع والفساد المادي والأخلاقي، وأن تدخل الدولة أصبح ضروري من أجل حل مشكلات وصراعات المجمع المدني، كما يرى هيجل أن الدولة التي يعتمد عليها المجتمع المدني لآداء وظائفه، ليست بالضرورة دولة ديمقراطية، بل هي دولة تحكمها قوانين.

في حين يرى ماركس المجتمع المدني على أنه ليس فقط تجميع لعدد من الأفراد، بل أنه مجموع العلاقات والتفاعلات التي يدخلها الأفراد، والتي تمثل حالة من التهميش وعدم المساواة للفئات الدنيا في المجتمع، كما يرى أيضا أن المجتمع المدني لا يمثل المجال الذي يمارس في إطاره المواطنون حقوقهم وحرياتهم، بل هو حالة حرب الكل ضد الكل من أجل تحقيق مصالح متعارضة، كما أنه عبارة عن انعكاس للأوضاع الطبقية في المجتمع.

ويؤكد **ماركس** خطأ **هيجل** في الإعلاء من دور الدولة عندما افترض قدرتها على تدعيم القيم الأساسية، وإعلاء الصاح العام بين المصالح المتصارعة، وذلك لأن المجتمع المدني قائم على تحقيق مصالح خاصة أكثر من المصالح العامة، وهو الأمر الذي يزيد من حدة التفاوت الطبقي.

نفس الفكرة طرحها **جرامشي،** الذي يرى بأن المجتمع المدني مجرد انعكاس لصراع الطبقات في المجتمع، حيث تسيطر قيم الطبقة المهيمنة على المجتمع المدني، ويختلف ماركس عن جراشمي في أن ماركس يعتبر المجتمع المدني تجسيد لحالة امتلاك أدوات الإنتاج في المجتمع، وبالتالي يعتبر تجسيدا لحالة مادية بحتة، في حين يؤكد جراشمي عن البعد القيمي والثقافي للمجتمع،إذ يجسد قيم الطبقة الاجتماعية المسيطرة، واعتبر كل من هيجل وماركس أن المجتمع المدني لايتحدى سلطات الدولة، وإنما هو سياق يقوم الأفراد بتكوينه لتحقيق مجموعة من الأهداف.

وأكد جراثمي أن الطبقة المسيطرة تسعى لتكوين الاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب، وتنهار هيمنتها عندما تنجح الطبقات الخاضعة في تطوير مؤسسات مجتمع مدني خاصة بها.

وقد ظهر في التسعينيات من القرن الماضي كتابات عديدة حول المجتمع المدني، استمدت أفكارها من أحد الإتجاهين، حيث اعتبر البعض المجتمع المدني عبارة على تنظيمات اجتماعية وسياسية تهدف إلى التقليل من سلطات ونفوذ الدولة، في حين لا يرى البعض الآخر أي انفصال بين الدولة والمجتمع المدني، وأن العلاقة بينهما علاقة تعاون وتكامل وأن وجود الدولة وتدخلها أمر ضروري لنجاح المجتمع المدني في أداء وظائفه.

وعليه فإن موضوع تعريف المجتمع المدني مسألة خلافية بين الباحثين و خاصة في ظل تعدد أساليب التوظيف الفكري للمفهوم واستخدامه من قبل قوى متعددة الاتجاهات ،و لكن التعريف الأكثر شيوعا و الذي اعتمده عدد كبير من الباحثيين هو كالتالي:

يمثل المجتمع المدني شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة و تعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصالح في اطار الالتزام بقيم و معايير التراضي و التسامح الفكري و السياسي ، و القبول بالتعددية و الاختلاف ، و الادارة السلمية للصراعات و الاختلافات."

و انطلاقا من هذا التعريف رصدت دراسات كثيرة عدة عناصر أساسية لمفهوم المجتمع المدني، نذكر من بينها:

– **الركن التنظيمي المؤسسي:** حيث يضم المجتمع المدني مجموعة من المؤسسات و المنظمات التي يؤسسها الأفراد أو ينضمون اليها بمحض ارادتهم ، ونذكر من بينها الأحزاب السياسية و النقابات المهنية و العمالية والجمعيات الأهلية والاتحادات و النوادي و المنتديات الاجتماعية و الفكرية و الثقافية و الشبابية ، فضلا عن الحركات النسائية و الطلابية و الهيئات الحرفية و المراكز البحثية ومراكز الدراسات غير الحكومية و المؤسسات الدينية غير الخاضعة لسلطة الدولة، وغرف التجارة و الصناعة وغير ذلك، و من المهم أن نذكر أن كل هذه المؤسسات و المنظمات تعبر عن تكوينات و فئات و شرائح اجتماعية مختلفة و هي تعمل من أجل تحقيق مصالحها المادية و المعنوية و الدفاع عن هذه المصالح سواء في مواجهة الدولة أو في مواجهة قوى و مؤسسات أخرى للمجتمع المدني.

–**الفعل التطوعي الحر** :يؤسس الأفراد المؤسسات و منظمات المجتمع المدني بمحض ارادتهم الحرة أو ينضمون اليها طواعية بشروط يلتزم بها الجميع (كالمهنة و السن و غيرها) ، حيث يمكن للفرد أن ينتمي الى أكثر من مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني

– **الاستقلالية عن الدولة:** تتمتع مؤسسات و منظمات المجتمع المدني باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة سواء في النواحي المالية أو الادارية أو التنظيمية و تمتلك هامشا من الحرية لا تتدخل الدولة فيه

–**عدم السعي الى تحقيق الربح:** لا تقوم مؤسسات المجتمع المدني على أساس تجاري غايته الربح كما هو الحال في القطاع الخاص ، بل غايتها حماية المصالح المادية و المعنوية لأعضائها، و حتى في حال بعض

المؤسسات التي قد تحقق أرباحا من خلال نشاطها وخدماتها فانها لا توزعها على أعضائها بل تستخدمها في توسيع و دعم نشاطاتها وتطوير و تحسين مستواها و أدائها

- **الاطار القيمي :** و يتمثل في مجموعة من القيم و المعايير التي تلتزم فيها مؤسسات المجتمع المدني و منظماته سواء في ادارة العلاقات فيما بينها أو فيما بينها و بين الدولة، و من هذه المعايير، التسامح و الفكر و الرؤى و المصالح، واحترام القوانين و الاحساس الاحترام المتبادل و القبول بالتعدد و الاختلاف في بالانتماء للوطن و اللجوء الى الطرق السلمية في ادارة الصراعات و الخلافات، و قد يطلق البعض على هذه . المعايير : الثقافة المدنية

وبالرغم من محاولة التعريف السابقة إلا أنه يبقى تعريفا نظريا، و يبقى الاطار القيمي نمطا مثاليا لما يجب أن يكون عليه المجتمع المدني، و بالتالي فان واقع المجتمع المدني من حيث طبيعة تكوينه و عدد مؤسساته و مدى قوته و ضعفه و مدى التزامه بالمعايير القيمية المذكورة و طبيعة علاقته بجهاز الدولة ، تتفاوت من منطقة لأخرى بل من دولة الى أخرى و ذلك طبقا لمكوناتها الطبيعية و التاريخية و الثقافية و طبيعة نظامها السياسي

1-2-المجتمع المدني و دوره في تكوين رأس المال الاجتماعي (رحال، 2008، ص 10):

إن العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي علاقة معقدة، ومن المستحيل الاستدلال عليها من خلال بيانات إحصائية تتعلق بالعضوية في هذه التنظيمات، أو من خلال نسب المشاركة في اجتماعتها وأنشطتها، كما لا يمكن تبسيط هذه العلاقة، فكل منهما يؤثر في الآخر،كما أن وجود رأس المال الاجتماعى في أي مجتمع لا يعنى ثراء المجتمع المدني في هذا المجتمع، ونفس الشيء بالنسبة للمجتمع المدني، فوجوده قد لا يساهم بالضرورة في تكوين رأس المال الاجتماعي بالشكل الإيجابي الذي يساهم في تنمية المجتمع، كما أن العلاقة بين المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي هي علاقة تبادلية تحكمها عوامل عدة يتعلق بعضها بالنظام السياسي السائد وطبيعة علاقته بمؤسسات المجتمع المدني، وما يتمتع به المجتمع المدني من حريات تمكنه من التأثير في المجتمع المحيط، بالإضافة لطبيعة هذه المؤسسات ذاتها، وظروف البيئة الاجتماعية والثقافية التي تعمل في إطارها.

في إطار الحديث عن دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي، ظهر تيار ينظر للعلاقة بين المتغيرين من منظور تنموي، ويرى أنصار هذا التيار أن مفهوم رأس المال الاجتماعي ظهر واستخدم من أجل التأكيد على أهمية الدور التنموي الذي يلعبه المجتمع المدني في إطار فلسفة التنمية من أسفل أو التنمية بالمشاركة، كما يؤكد هذا التيار أن عدد التنظيمات التطوعية لايعكس حقيقة دورها في تكوين رأس المال الاجتماعي، وبالتالي مساهمتها في التنمية، ولعل ذلك يرجع إلى:

-يتكون رأس المال الاجتماعي عبر فترة طويلة من الزمن، وذلك من خلال التفاعلات الاجتماعية والخبرات المشتركة التي يشهدها أي مجتمع.

-ما يجسد أهمية في قياس رأس المال الاجتماعي هو السلوكيات والتوجهات، والتي من الممكن أن تظهر دون الحاجة إلى الوجود في أي تنظيم مدني، وحصر العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والمجتمع المدني في عدد التنظيمات التطوعية وحجم العضوية فيها إنما ينجر عنه إما تضخيم الدور الذي تلعبه تلك التنظيمات، أو تهميش دور بعض التنظيمات خاصة غير الرسمية التي لا تتوافر عنها بيانات دقيقة.

الخاتمة:

تناولت الدراسة دور التنظيمات والمجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجماعي، وتوصلت إلى أن مفهوم رأس المال الاجتماعي من المفاهيم الأساسية التي يدور حولها الجدل بين الكتاب والباحثين، حيث لايوجد اتفاق على

تعريفه، وليس لديه تعريف واحد وصريح، بل له عدة تعاريف مختلفة، حيث ازداد الجدل حوله بزيادة استخداماته، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن له علاقة تبادلية وطيدة وجد معقدة بالمجتمع المدني باعتباره الإطار الذي بستوعب الأفراد الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقتهم المجتمعية، مما يؤدي إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال الاجتماعي في صورته الايجابية، ومع التباين الذي أحدثه دور المجتمع المدني ،حيث نجح في بعض الحالات كحالة بعض دول شرق أوروبا وأخفق في حالات أخرى ، ظهرت دراسات تؤكد علي أهمية دراسة الدور القيمي، والثقافي للمجتمع المدني ، و هو ما تأكده تقارير الهيئات الدولية على غرار البنك الدولي و منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي .

قائمة المراجع:

-ملحم، إبراهيم(2009): رأس المال الاجتماعي- عناصره ومؤشرات قياسه وأهميته في حياة المؤسسة الاقتصادية- دراسة ميدانية اجتماعية لشركة الوليد للغزل والنسيج في حمص، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.

-أبو زاهر، نادية(2014): محاولة لفهم إشكالية رأس المال الاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46.

- حوالة، سهير محمد(2014): رأس المال الاجتماعي بالتعليم: مقوماته ومعوقاته – دراسة تحليلية-، معهد الدراسات والأبحاث التربوية، جامعة القاهرة، العدد 03.

- غول، فرحات(2011): إدارة رأس المال الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية، ملتقى دولي حول : رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة يومي 13 و14 ديسمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.

- حمد، اسعاف(2015): رأس المال الاجتماعي: مقاربة تنموية، مجلة جامعة دمشق، قسم علم اجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 31، العدد 3، جامعة دمشق.

- الكفارنة، ميسرة محمود (2014/2001): دور الجمعيات الأهلية في بناء رأس المال الاجتماعي في دولة فلسطين *دراسة تطبيقية اتحاد لجان العمل الزراعي في قطاع غزة، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية، غزة.

- سعيدي، علي(2013): رأس المال الاجتماعي: القطعة المفقودة في إشكالية التنمية بالجزائر، الملتقى الوطني الأول حول: "دور العلوم الاجتماعية في تحقيق التنمية بالجزائر" -03-، 12 و13 نوفمبر 2013، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون-تيارت.

-محمد عبد الحميد، إنجي(2002): دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي-دراسة حالة المجتمعات الأهلية في مصر-مجلة أبحاث ودراسات، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، العدد10.

-رحال، نور عادل(2008): مؤسسات المجمع المدني ورأس المال الاجتماعي. دراسة ميدانية على عينة من قيادات ومنتسبي مؤسسا ت المجتمع المدني في مدينة عمان – الأردن -، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، كلية الآداب.